كلية دجلة الجامعة
قسم القانون
wahaj.ali@duc.edu.iq

المسؤولية الدولية عن الفقر في العالم العربي

International Responsibility for Poverty in the Arab World

م. م. وهج علي حمزة
Wahaj Ali Hamza

المستخلص

يعد الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات عامةً ، وخاصةً في العالم العربي. ولهذه الظاهرة آثاراً سلبية على الأفراد والمجتمع ، حيث تساهم في انتشار آفات اجتماعية مثل المرض والجهل ، مما يؤثر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما مواجهة الفقر ومحاولة التخفيف من حدته يمثلان تحدياً رئيسياً للحكومات التي تسعى لتحسين مستوى المعيشة لأفقر الطبقات ، وتعزيز النمو والرقي الاجتماعي.

كما اسهم تأخر التنمية في العالم العربي في تراجع اقتصادي وفكري ، مما أدى إلى هشاشة النسيج المجتمعي وتفشي الأفكار السلبية بين الشباب . إذ تتطلب مكافحة الفقر نهجاً شاملاً يبدأ بإصلاح التعليم وتحسين الأنظمة التشريعية . وقد أكدت العديد من المبادرات والمؤتمرات العربية على أهمية وضع خطة متكاملة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي ، تهدف إلى تحقيق سياسات ناجحة لمكافحة الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية والاستقرار والتكافل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الدولية ، الفقر، التنمية الاقتصادية ، الأنظمة التشريعية ، التكافل الاجتماعي .

Abstract

Poverty is one of the most significant social and economic issues facing societies globally, especially in the Arab world. This phenomenon has negative impacts on individuals and society, contributing to the spread of social ills such as disease and ignorance, which in turn hinders the achievement of economic and social development goals. Addressing poverty and mitigating its severity pose a major challenge for governments striving to improve the living standards of the poorest segments and promote social growth and advancement.

The delay in development in the Arab world has contributed to economic and intellectual decline, leading to a fragile social fabric and the spread of negative ideologies among the youth. Combatting poverty requires a comprehensive approach, beginning with educational reform and improvement of legislative systems. Many Arab initiatives and conferences have emphasized the importance of developing an integrated plan for economic and social cooperation aimed at implementing successful policies to combat poverty, achieve social

.development, and uphold human dignity, stability, and social solidarity
Keywords:International Responsibility, Poverty, Economic Development

المقدمة

تُعَدُّ قضايا الفقر والتنمية من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في العصر الحديث، وفي العالم العربي، تتجلى هذه التحديات بوضوح، حيث يواجه العديد من الدول العربية مستويات مرتفعة من الفقر والأزمات الاجتماعية والاقتصادية . إذ الفقر في هذه المنطقة ليس مجرد حالة فردية بل هو مشكلة هيكلية تتطلب معالجة شاملة ومستدامة . و تتفاقم هذه المشكلة بفعل مجموعة من العوامل المعقدة التي تشمل عدم الاستقرار السياسي، النقص في الموارد الطبيعية ، نقص الفعالية في السياسات الاقتصادية، فضلاً عن الأزمات الإقليمية.

في هذا السياق، يؤدي المجتمع الدولي والدول المتقدمة دوراً حاسماً في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في العالم العربي . و يتضمن هذا الدور تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية، وتعزيز التعاون الدولي، والعمل على تطوير سياسات تجارية عادلة تتيح للدول العربية فرصاً أفضل للنمو الاقتصادي. تأتي هذه التدخلات في إطار سعي المجتمع الدولي لتحقيق العدالة الاقتصادية وضمان توزيع منصف للموارد والفرص، مما يساهم في تحسين ظروف المعيشة وتوفير أسس تنموية قوية للشعوب العربية.

تؤدي المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية دوراً حيوياً في هذا السياق، حيث تسعى هذه الجهات إلى دعم البرامج والمبادرات التي تستهدف تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، والحد من البطالة والفقر. فعلى سبيل المثال ، تقوم هذه المنظمات بتنفيذ مشاريع تطويرية في مجالات مختلفة تشمل تحسين جودة التعليم، توفير الرعاية الصحية الأساسية، دعم المشاريع الصغيرة التي تعزز من فرص العمل والتنمية المحلية.

تُعد الدراسة الحالية خطوة مهمة لتسليط الضوء على هذه القضايا، حيث تهدف إلى تحليل دور المجتمع الدولي في معالجة الفقر في العالم العربي، وتقديم رؤى حول فعالية المساعدات والتدخلات الدولية. و تسعى الدراسة إلى تحقيق فهم أعمق للتحديات التي تواجهها الدول العربية في مكافحة الفقر، وتقييم مدى نجاح الجهود الدولية في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات صائبة ومبنية على تحليل شامل للو اقع، مما يساهم في تحسين سياسات التنمية وتعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والدول العربية.

من خلال هذه الدراسة، نأمل أن نتمكن من تقديم تحليل دقيق و إيجابي يعزز من فهم القضايا المتشابكة حول الفقر والتدخلات الدولية، ويتيح للمعنيين من صناع القرار والممارسين في مجال التنمية اتخاذ خطوات مدروسة تعزز من فعالية التدخلات وتدعم تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في المنطقة.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قضية الفقر في العالم العربي ودور المجتمع الدولي في معالجتها. و توفر الدراسة فهماً معمقاً للتحديات التي تواجه الدول العربية في مكافحة الفقر، وتساعد على تحليل وتقييم فعالية التدخلات الدولية والمساعدات المقدمة. كما تسهم في توجيه صناع القرار نحو سياسات أكثر فعالية للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة . بالإضافة إلى ذلك ، تعزز الدراسة من التعاون الدولي و تنسيق الجهود بين الدول المتقدمة والدول العربية، مما يزيد من فرص نجاح المبادرات التنموية ويساهم في تحسين الظروف المعيشية في المنطقة.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي الا وهو تقييم دور المسؤولية الدولية في مكافحة الفقر في العالم العربي ، وتحديد كيفية تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان في المنطقة .

إشكالية البحث

تتجلى إشكالية البحث في التحديات التي تواجه العالم العربي في التصدي للفقر ، والدور الذي تؤديه المسؤولية

الدولية في هذا السياق ، إذ انه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول العربية وحكوماتها المحلية للحد من الفقر ، الا ان هناك تحديات كبيره تتمثل بالنقص الحاصل في الموارد ، وعدم الاستقرار السياسي ، والعو ائق الاقتصادية والاجتماعية ، ويأتي دور المجتمع الدولي كعامل مهم يمكنه دعم هذه الجهود من خلال تقديم المساعدات ، وتعزيز التعاون ، وضمان العدالة في السياسات الاقتصادية العالمية ، وهذا يقود الى طرح تساؤل حول مدى فعالية التدخلات الدولية في تخفيف الفقر ، وكيف يمكن تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان التدخلات الدولية و المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي يمكن ان تكون حاسمة في مكافحة الفقر في العالم العربي ، إذ ما تم تنسيقها بفعالية مع السياسات المحلية ، وتم تهيئة بيئة داخلية مستقرة سياسياً اقتصادياً .

منهجية البحث

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة المتعلقة " المسؤولية الدولية لمكافحة الفقر في العالم العربي " ، ولتحقيق هذا الغرض ، اتبعنا في هذا البحث إجراءات البحث العلمي ، اعتماداً على ما تيسر من مراجع وبحوث كمصادر ثانوية .

هيكلية البحث :

لقد قمنا بدراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول المسؤولية الدولية المتعلقة بالفقر في العالم العربي حيث بدأنا بتوضيح الإطار المفاهيمي عبر مطلبين الأول يشمل تعريف مفهوم الفقر وفقاً للقانون الدولي، بينما الثاني يشرح المسؤولية الدولية المرتبطة بالفقر ، اما في المبحث الثاني ركزنا على تحليل أسباب الفقر والجهود الدولية لمكافحته. و استعرضنا في هذا المبحث مطلبين يناقش الأول أسباب الفقر في الدول المتقدمة، والثاني يسلط الضوء على الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفقر، وفي الختام، قمنا بعرض الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات الهامة بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه.

المبحث الأول : المسؤولية الدولية عن الفقر في العالم العربي (اطار مفاهيمي)

تعد المسؤولية الدولية عن الفقر قضية معقدة تتطلب تعاوناً دولياً واسع النطاق لمعالجتها بفعالية ، إذ تشمل هذه المسألة عدة جو انب تتمثل في التنمية الاقتصادية المستدامة ، و تحميل الدول المتقدمة اقتصادياً مسؤولية تقديم الدعم المالي والتقني والتجاري للدول النامية لتعزيز التنمية المستدامة و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، ايضاً العدالة الاقتصادية والاجتماعية مقارنة في الدول المتقدمة تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية داخلياً بما في ذلك زيادة فرص العمل ، و في هذا السياق ، سنستعرض مفهوم الفقر في العالم العربي و نناقش المسؤولية المرتبطة به ، فضلاً عن التعويضات اللازمة لمعالجة هذه القضية وكما يأتي :

المطلب الأول : مفهوم الفقر وفقا للقانون الدولي

ارتفع في العقود الأخيرة من القرن الماضي الاهتمام العالمي بمكافحة الفقر بعدما أصبح مشكلة تهدد الإنسانية على نطاق واسع . إذ أدركت الأمم المتحدة أن هناك أزمة فقر حادة تواجه بلداناً نامية بشكل خاص حيث أن خمسة بالمئة من سكان هذه البلدان لا يحصلون على الغذاء الكافي ، وربعهم يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب النقية ، وثلثهم يعيشون في فقر مدقع (1).

و قد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989 ، بمعالجة مسألة الفقر من منظور حقوق الإنسان خلال دورتها الـ44، وأصدرت القرار رقم (44/212) بتاريخ 22 ديسمبر 1989 ، والذي أكد أن الفقر المدقع يشكل انتهاكاً للكرامة الإنسانية ويهدد الحق في الحياة . ولذلك تبنت الأمم المتحدة في بداية الأمر مفهوماً ضيقاً للفقر إذ تم تعريفه على انه " العوز المادي وإن الفقراء ما هم الا أشخاص و أسر عليهم مواصلة الكفاح بشكل مستمر للتخلص الفقر وضمان

الحصول على الاحتياجات الانسانية الأساسية " ، ومع مرور الوقت تبنت الأمم المتحدة مفهوماً اوسع يعتمد على القدرة الإنسانية ، إذ ينظر الى الفقر على انه نقص في القدرة المتحققة ، والتي قد تكون اما موجودة بالفعل او يمكن تحقيقها(2).

و يظهر هذا التعريف بوضوح في محاضر لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة ، إذ عَرفت الفقر بأنه " ظاهرة مُتعددة الأبعاد تتسم بانخفاض الدخل ، وقلة الاستهلاك ، والجوع ، وسوء التغذية ، وضعف الصحة ، والافتقار إلى المهارات والتعليم ، وعدم توفر فرص الوصول إلى المياه الصالحة للشرب " . و قد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن الفقر لا يقتصر فقط على نقص القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، بل يتجاوز ذلك ليشمل الجوانب الإنسانية المتعلقة بالقدرة المكتسبة (3).

أما منظمة العمل الدولية فقد اطلقت برنامجاً تحت اسم " برنامج 2030 للقضاء على الفقر" و الذي يركز على استراتيجيات عالمية لمكافحة الفقر في العالم من خلال مشاركة وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول الأعضاء ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من حيث التخطيط والتنفيذ ، ووفقاً لهذا البرنامج يتم تحديد الفقر بمعيار دخل يومي يقدر بحدود (1.25) دولار يومياً ، و قد أشار تقرير المنظمة الى ان هذا القدر من الدخل يمثل حالة لا تطاق من الحرمان ويجب معالجتها (4).

في الختام ، فأن الفهم الحديث للفقر يتجاوز التعريفات التقليدية التي تركز فقط على الدخل ، ليشمل مجموعة من الابعاد الإنسانية والاجتماعية التي تؤثر على جودة الحياة و القدرة على تحقيق الأهداف الإنسانية الأساسية .

المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الدولية المترتبة على الفقر

لقد بات من المسلم به ان المسؤولية تشكل جزءاً أساسياً من كل نظام قانوني ، حيث لا تكتسب قواعد القانون الدولي أي أهمية أو تأثير دونها ، وتتمثل فعالية النظام القانوني على مدى تطور قواعد المسؤولية فيه ، ولأهمية هذا الموضوع وغياب تقنين شامل لأحكامه ، نجد تبايناً في اراء الفقهاء حول مفهوم المسؤولية.

وردت العديد من التعريفات للمسؤولية الدولية تضمنتها كتابات المختصين في القانون الدولي ، إذ عرفها البعض بأنها " نظام قانوني يوجب الدولة التي تنتهك مصلحة مشروعة طبقاً للقانون الدولي التزام بإصلاح ما ترتب على ذلك الفعل حيال الدولة التي ارتكبت هذا الفعل ضدها أو ضد رعاياها " (5).

وعرفها اخرون بأنها " ارتكاب احد اشخاص القانون الدولي عملاً غير مشروع بموجب احكام القانون الدولي ، مما يترتب عليه ضرر بأفراد أو أموال شخص اخر من أشخاص القانون الدولي ، مما يستوجب أداء التعويض للمضرور" (6)، كما عرَفها البعض بأنها " نظام قانوني يحدد مسؤولية الدولة المتهمة بإصلاح أو جبر الضرر الذي يلحق بدولة أخرى أو بأحد رعاياها نتيجة قيامها بعمل أو امتناع غير مشروع وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي ، أو يتجاوز المعايير الدولية للسلوك التي تحددها تلك الأحكام والقواعد " (7).

و في اطار المسؤولية عن الفقر في العالم العربي ، تتعهد أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب والوصول إلى الجميع ، و أي انتهاك للالتزام بقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة و إنقاذ العالم من ظواهر متعددة يعتبر انتهاكاً للالتزامات الأساسية للأمم المتحدة ، و التي تعد بمثابة معاهدة شارعه (8) و مع ذلك ، يتطلب تحقيق هذا البرنامج الإنمائي الطموح سياسات ذات رؤية لنمو اقتصادي مستدام وشامل و منصف ، تتضمن استيعابا كاملاً في مجال التوظيف ، و إيجاد العمل اللائق للجميع ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية ، وتقليل عدم المساواة ، وزيادة الإنتاجية ، والحفاظ على البيئة .

في جدول أعمال عام 2030 ، يتمثل الهدف الأول في القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان باعتباره التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم ، و هو مطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة ، على الرغم أن التقدم الملحوظ في القضاء على الفقر المدقع ، إلا أن الفقر المدقع لا يزال يشكل مصدر قلق كبير في أفريقيا و أقل البلدان نمواً ، والدول

الجزرية الصغيرة النامية ، وبعض البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تعاني من الصراعات أو التي تتعافى من آثار النزاع (9).

تشير المسؤولية في سياق الفقر في العالم العربي إلى الالتزامات والتحديات التي تواجهها الحكومات والمجتمعات والفرد في معالجة هذه المشكلة والتخفيف آثارها ، وتتمثل هذه المسؤولية في عدة جو انب :

1. المسؤولية الحكومية : تشمل مسؤولية الحكومات تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة . و يتضمن ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان ، بالإضافة الى خلق فرص عمل كريمة و توفير فرص العمل الكريمة والدخل اللائق للجميع .

2. المسؤولية الاجتماعية : تشمل مسؤولية المجتمع و الشركات و المؤسسات غير الحكومية في دعم الجهود الحكومية لمكافحة الفقر من خلال المساهمات المالية والتقنية والتطوعية ، وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص .

3. المسؤولية الفردية : تتضمن مسؤولية كل فرد في المجتمع بالمساهمة في تحسين الظروف المحيطة به ودعم الجهود الرامية لمكافحة الفقر ، سواء من خلال المشاركة في الأنشطة التطوعية أو بتقديم المساعدة للأفراد المحتاجين في المجتمع (10).

ان تحقيق التقدم في مكافحة الفقر يتطلب جهوداً مشتركة ومتكاملة من كافة الأطراف المعنية ، وهذا يشمل الحكومات ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والأفراد ، ومنظمات المجتمع المدني ، والشركاء الدوليين . و تحقيق التقدم في مكافحة الفقر يتطلب جهوداً مشتركة و متكاملة من كافة الأطراف المعنية ، و هذا يشمل الحكومات ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والأفراد ، ومنظمات المجتمع المدني ، والشركاء الدوليين .

4. المسؤولية عن البيئة : يتعين على الأفراد والمؤسسات والحكومات التعاون معاً للحفاظ على البيئة وحمايتها ، حيث يؤدي تدهور البيئة إلى زيادة الفقر وتفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية (11).

5. المسؤولية التربوية والتثقيفية : يمكن للتربية و التثقيف ان يساهما في زيادة الوعي بأسباب الفقر وتأثير اته ، مما يعزز من مشاركة المجتمع في جهود مكافحته وتحقيق التنمية المستدامة.

6. المسؤولية عن التمثيل والشمولية : يجب أن تعكس السياسات والبرامج المتعلقة بمكافحة الفقر تنوع السكان واحتياجاتهم ، وضمان شمولية الجهود لضمان مشاركة جميع الفئات (12).

بالإضافة إلى ذلك ، لابد أن تشمل المسؤولية في إطار الفقر في العالم العربي التركيز على التشريعات والسياسات الحكومية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و توفير فرص متساوية للجميع . و ينبغي أن تكون هذه السياسات موجهة نحو توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر عدالة ، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان للأفراد في المجتمعات الأكثر احتياجاً ، علاوة على ذلك تتضمن المسؤولية في مكافحة الفقر تشجيع وتمكين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للمشاركة الفعّالة في جهود مكافحة الفقر. إذ يمكن لهذه الجهات تسهم في تطوير و تنفيذ مشاريع برامج تنموية محلية التي تلبي احتياجات السكان و تعزز قدراتهم على التحسين والتنمية (13) .

من المهم أيضاً التركيز على دعم الشباب وتمكينهم من المساهمة في عمليات صنع القرار و تنفيذ المشاريع التنموية . إذ يعد الشباب محرك التغيير والتنمية المستدامة ، ومن ثم لابد من توفير الفرص والدعم اللازمين لتطوير مهاراتهم واستثمار طاقاتهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وعدالة .

مما تقدم، نجد أن مفهوم المسؤولية الدولية المترتبة على الفقر يعد من القضايا الحيوية التي تتطلب تضافر الجهود على مختلف المستويات . والمسؤولية في هذا السياق ليست محصورة في نطاق الحكومات فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره، بما في ذلك الأفراد، المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية. كل جهة تحمل جزءاً من هذه المسؤولية، سواء من خلال تنفيذ السياسات، أو المشاركة الفعّالة في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتأثير اته السلبية.

تتطلب المسؤولية الدولية أيضاً التزاماً بمبادئ العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية للجميع، وهو ما يستلزم مراجعة شاملة للسياسات والتشريعات القائمة لضمان توزيع عادل للثروة والفرص، وتحقيق تنمية مستدامة تأخذ في الاعتبار التحديات البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك جهود موجهة نحو تمكين الشباب والمجتمعات المحلية، فهم المحرك الأساسي لتحقيق التغيير الإيجابي والتنمية المستدامة.

في الختام، يمكن القول إن تحقيق العدالة في هذا السياق يتطلب رؤى وسياسات شاملة تتضمن التعاون بين الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والشركاء الدوليين. و الفقر ليس مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو تحدٍ متعدد الأبعاد يتطلب استجابة عالمية مشتركة تهدف إلى بناء مستقبل أفضل و أكثر عدالة واستدامة للجميع.

المبحث الثاني : الأسباب والجهود الدولية لمكافحة الفقر

شهدت السنوات الاخيرة جهوداً عالمية كبيره لمحاربة الفقر بجميع اشكاله ، مع الالتزام بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب و الوصول إلى الجميع ، وان تحقيق هذا الهدف يتم من خلال سياسات تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف ، و تعزيز فرص التوظيف الشامل وتوفير العمل اللائق للجميع ، إلى جانب تقديم الرعاية الاجتماعية ، والحد من التفاوتات الاجتماعية، وزيادة الإنتاجية، والمحافظة على البيئة . إذ تُركز هذه الجهود على تحقيق النمو الشامل والمستدام للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان، وبناءً على ذلك سنتناول ذلك وفق الاتي :

المطلب الأول : أسباب الفقر في الدول المتقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كانت هنالك فرصة حقيقية امام ألعديد من الدول النامية لتحقيق خطوات جادة و ملموسة في سبيل القضاء على أسباب الفقر والارتقاء بمستويات التنمية والتقدم . ومع حصول معظم هذه الدول على استقلالها من الاستعمار، كان من المفترض أن تشهد تحولاً إيجابياً نحو التنمية . إلا أن العديد من المحاولات التنموية في تلك الدول تعثرت وواجهت صعوبات وأخطاء ، مما أدى إلى نتائج مخيبة للآمال بدلاً من تحقيق الأهداف المرجوة في القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي ، و من أبرز هذه النتائج السلبية كانت أزمة المديونية الخارجية وأعبائها في بداية عقد الثمانينات (14).

تتفاوت أسباب الفقر من دولة لأخرى ، حيث تختلف أسباب الفقر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . ومع ذلك ، فإن جميع هذه الأسباب ، سواء كانت مجتمعة أو متفرقة ، تسهم في تفاقم مشكلة الفقر. ومن أبرز هذه الأسباب :

1. انعدام الدخل أو انخفاضه الى ما دون مستوى خط الفقر: و قد يكون هذا نتيجة لانخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية .

2. ضعف أداء المؤسسات الحكومية والاجتماعية : و ذلك فيما يتعلق بخدمة مصالح الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.

3. الصدمات الاقتصادية : مثل الركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت .

4. عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية : تشمل الأصول المادية مثل الأراضي والمدخرات ، وسهولة الوصول إلى القروض المالية ، بينما تشمل الأصول البشرية الصحة الجيدة ، و التعليم ، والمشاركة السياسية و الاجتماعية والثقافية.

5. ضعف الإنتاجية وعدم تو افق مهارات الأفراد مع متطلبات سوق العمل : يتجلى ذلك في انخفاض مستوى المهارات الفردية ونقص التدريب المناسب.

6. انتشار الجهل والأمية : وهي مشكلة تفاقمت بين قطاعات واسعة من الشباب والنساء الذين تركوا الدراسة لأسباب متعددة، مثل إكمال الخدمة العسكرية أو دخول سوق العمل في حالة الشباب، أو عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم، بما في ذلك شراء الملابس والمواد الدراسية وتكاليف النقل. بالإضافة إلى ذلك ، تساهم النظرة الخاطئة حول أهمية التعليم في ترك العديد من الشباب دون شهادات تؤهلهم للحصول على وظائف مناسبة وتوفير مصدر رزق لهم ولأسرهم (15).

7. ظهور ظاهرة التهجير الطائفي: شملت هذه الظاهرة عدداً كبيراً من العوائل العراقية من مختلف الطوائف والمناطق ، مما أدى إلى معاناة شديدة وزيادة نسبة الفقر. مما اضطرت العديد من هذه العوائل، التي هربت من العنف الطائفي، إلى ترك ممتلكاتها وأموالها ومساكنها والفرار حفاظاً على حياتهم . و استقرت في مخيمات أقيمت في مناطق نائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية ، مما خلق كوارث إنسانية تهدد حياتهم (16).

8. تفشي الفساد الإداري والمالي: و الذي أثر بشكل كبير على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للدولة. يشمل ذلك اختلاس الأموال العامة وتحويلها إلى حسابات شخصية للمسؤولين الحكوميين ، مما يؤدي إلى تركز الثروات في أيدي قلة قليلة من المجتمع ، بينما تُحرم الأغلبية من الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والمشتقات النفطية . و هذا الوضع يزيد من معاناة المواطنين الذين يضطرون إلى دفع أسعار باهظة للحصول على هذه الخدمات ، مما يضيف عبئاً جديداً على حياتهم اليومية.

أدى هذا الواقع إلى ان يصبح القطاع الحديث عامل إعاقة لا قوة دافعة للتطور في البلدان النامية بسبب عزلته وعدم ارتباطه وتحفيزه لباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى ، و هذا أدى إلى تشوه الهيكل الاقتصادي إضافة إلى آثاره السلبية على الدخل والعدالة الاجتماعية ، فقد ترتب على هذه الإستراتيجية زيادة دخول طبقة معينة صغيرة نسبياً تعمل في قطاع التصدير على حساب شريحة واسعة من السكان يعملون في القطاع التقليدي ويستلمون دخول واطئة جداً، وهذا انعكس في التفاوت في توزيع الدخول والثروة والفقر الغالبية السكان بسبب إهمال هذه الإستراتيجية لكافة القطاعات غير التصديرية في الداخل ذات الارتباطات بالغالبية العظمى من السكان (17).

المطلب الثاني : الجهود الدولية في مكافحة الفقر

تمثلت الجهود والاتفاقيات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفقر في مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير التي اتخذتها المنظمات والمؤسسات الدولية ، واسهمت هذه المبادرات في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى اهمية الاتفاق على إطار عمل مشترك لتحقيق التنمية والحد من الفقر ، وقد توجهت هذه الجهود باجتماع ممثلي 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة خلال قمة الألفية في سبتمبر 2000 ، إذ اتفقت جميع الأطراف ضرورة صياغة أهداف مشتركة من أجل تعزيز التنمية في مختلف مناطق العالم ، وقد تمثل هذا الاتفاق في إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية ، وحماية البيئة (18) .

استُمدت هذه الالتزامات من الاتفاقيات والقرارات التي نشأت عن المؤتمرات العالمية و القمم الدولية التي نظمتهما الأمم المتحدة سابقاً ، و بعد مرور سنة على هذا الاتفاق ، تم الإعلان عن خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة في إطار تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، وقد تضمنت خارطة الطريق على ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفاً فرعياً و 48 مؤشراً مقررة كمياً و زمنياً ، و منذ ذلك الحين أصبح هذا الإعلان يعرف باسم " الأهداف الإنمائية للألفية " (19).

أدت هذه التطورات إلى اضطرار المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في مبادئ " تو افق واشنطن" ، والاعتراف بالأهمية الكبرى للعدالة الاجتماعية والإنصاف كمحور للتنمية . وقد برز هذا التحول بشكل خاص في تقرير التنمية لعام 2006 الصادر عن البنك الدولي بعنوان "الإنصاف والتنمية"، وكذلك في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة التي تم تضمينها في تقرير التنمية لعام 2004، وهي (20):

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
3. تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة.
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى.
7. ضمان استمرارية البيئة.

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

في عام 1997، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية ، الذي قدم طريقة جديدة متعددة الأبعاد لقياس الفقر، و اقترح التقرير إجراءات تنموية تدور حول ستة محاور رئيسية : تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء ، تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ، التنمية الاقتصادية للفقراء ، إدارة العولمة مع التركيز بشكل أكبر على تحقيق العدالة على المستوى العالمي، الإدارة الرشيدة، ووضع إجراءات خاصة للدعم العالمي للدول التي تعاني من الفقر المدقع نتيجة لأسباب متعددة مثل تدهور الأوضاع الاجتماعية أو النزاعات (21).

في عام 2015، قدمت الأمم المتحدة من خلال برنامجها للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تُعرف باسم "الأجندة العالمية 2030"، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 (22).

تشمل هذه الأهداف السبعة عشر، التي تمثل الأهداف المستقبلية بعد الأهداف الإنمائية للألفية 2015-2000 ، أربعة مواضيع رئيسية هي: البيئة ، والاجتماع ، والاقتصاد، والشراكات. كما تضم 169 غاية و231 مؤشراً . و هذه الأهداف مترابطة ، حيث أن النجاح في تحقيق هدف معين في معالجة قضية محددة غالباً ما يؤدي إلى تحقيق أهداف أخرى. و تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي في العالم بأسره (23).

مما تقدم، يتضح أن الجهود الدولية في مكافحة الفقر قد شهدت تطوراً كبيراً على مر السنين ، بدءاً من إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية و حتى تبني الأجندة العالمية 2030 للتنمية المستدامة . و هذه الجهود ليست مجرد التزامات أو شعارات ، بل هي استراتيجيات شاملة تسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تشمل جميع شعوب العالم. و التركيز على العدالة الاجتماعية والإنصاف كمحور للتنمية يُظهر تحولاً هاماً في التفكير العالمي ، حيث لم تعد التنمية مجرد تحقيق نمو اقتصادي فحسب، بل تشمل أيضًا تحقيق رفاهية شاملة وتحسين نوعية الحياة للفئات الأكثر ضعفاً.

كما أن تعزيز الشراكات العالمية والتعاون الدولي أصبح أساسياً في تحقيق هذه الأهداف، إذ أدرك المجتمع الدولي أن القضاء على الفقر والتحديات المرتبطة به مثل الجوع، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، يتطلب تعاوناً عالمياً وجهوداً منسقة تتجاوز الحدود الوطنية . و من خلال هذه الشراكات، تسعى الدول إلى تبادل الخبرات والموارد والعمل معاً من أجل بناء مستقبل أفضل للجميع.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه المجتمع الدولي في هذا الصدد. فالتغيرات المناخية، والصراعات، والأزمات الاقتصادية تعدّ من بين العقبات التي تعرقل تحقيق هذه الأهداف. لذلك ، يبقى الالتزام المستمر والتنفيذ الفعّال لهذه الاستراتيجيات أمراً حاسماً لتحقيق الأجندة العالمية 2030 ولضمان أن يتمتع الجميع بفرص متساوية للحياة الكريمة والتنمية.

في النهاية، يمكن القول إن مكافحة الفقر هي معركة مستمرة تتطلب جهوداً دولية منسقة ، وعزيمة قوية، ورؤية بعيدة المدى. و من خلال العمل المشترك والتنفيذ الصارم للسياسات المتفق عليها، يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق نقلة نوعية في حياة الملايين من الناس، ويساهم في بناء عالم أكثر عدالة و إنصافاً للجميع.

الخاتمة

في ختام بحثنا هذا، لقد توصلنا الى العديد من النتائج والتوصيات، يمكن اجمالها بالآتي:

اولاً: النتائج

1. الفقر ليس مجرد مشكلة محلية، بل هو قضية دولية تتطلب جهوداً مشتركة من جميع الدول والمجتمع الدولي لمعالجتها.

2. وجود الفقر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم يترتب على الجميع مسؤولية معالجة هذه التأثيرات.

3. وجود استراتيجيات متعددة لمعالجة الفقر، تتضمن سياسات حكومية فاعلة وتعاون دولي قائم على الشراكة.

4. أن مكافحة الفقر يجب أن تكون أولوية عالمية ولا تقتصر على المساعدات الإنسانية بل تشمل أيضاً التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

5. أهمية الاستثمار في التعليم والصحة كوسيلتين رئيسيتين للخروج من دائرة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

6. ان تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة بين الدول يؤدي الى تعزيز القدرة على مواجهة التحديات الناشئة عن الفقر.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة تعزيز التعليم والتثقيف بأسباب الفقر و آثاره لدى جميع شرائح المجتمع، وخاصة الشباب، من خلال تطوير برامج تعليمية وتثقيفية فعّالة.

2. تحسين فرص العمل الكريمة والمنتجة، وتشجيع ريادة الأعمال وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، لتوفير فرص العمل للشباب وتحسين مستويات الدخل.

3. توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان بجودة عالية وبأسعار معقولة، وتحسين الوصول إليها في المناطق الريفية والمهمشة.

4. تعزيز المشاركة مع الفئات المحلية والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار ومراقبة تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بمكافحة الفقر.

5. التركيز على المجتمعات الأكثر ضعفاً، اذ ينبغي توجيه الجهود والموارد نحو المجتمعات الأكثر فقرا وضعفاً، وتقديم الدعم والمساعدة للأفراد والأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.

6. التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والمعرفة والموارد في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

هوامش البحث

1-Lahcen Achy ، The ADCR: Poverty in the Arab world Successes and Limits of Morocco's Experience ، United Nations Development Programme Arab Development Challenges Report Background Paper 2011/9 ، P.10.

2. كريم محمد حمزة ، تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي للفقر، بحث منشور في مجلة بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، 2000 ، ص29.

3. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، نيويورك ، 1990 ، ص41.

4. منظمة العمل الدولية ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، برنامج عام 2030 للقضاء على الفقر، التقرير الأول ، 2016 ، ص8 .

5. محسن عبد الحميد ، النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة عن أفعال التي يحظرها القانون الدولي، (مع إشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة) ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1999 ، ص11 .

6. عادل أحمد الطائي، آثار المسؤولية الدولية بين التزامات الدولة المسؤولة وحقوق الدولة المضرورة، مجلة الحقوق، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، دون سنة، ص 65.

7. سميرة محمد فاضل ،المسؤولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة 1999م، ص43 .

8. عادل أحمد الطائي، مصدر سابق ، ص65 .

9. المصدر السابق ، ص 69 .

10. معلم يوسف ، تطور مفهوم المسؤولية الدولية - المسؤولية بدون ضرر- ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد أ ، العدد 31 ، 2009 ، ص260.

11. عبد الوهاب محمد عبد الوهاب ، المسؤولية عن الاضرار الناتجة عن التلوث ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 2 .

12. علا محمد جواد النوري أبو بكر، محددات الفقر و اثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2001 ، ص187.

13. المصدر نفسه ، ص190.

14. بونلع حفصي، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص34.

15. عباس وداد، دور سياسات التنمية في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018، ص45.

16. المصدر السابق، ص46.

17. بوكساني رشيد، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم، الملتقى العلمي الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص60.

18. محبوب الحق، سِتار الفقر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص204.

19. خولة غريب فرج، الفقر أسبابه وآثاره : حي طارق أنموذجاً ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية ، المجلد 2017، العدد 36 ، 2017 ، ، ص 401.

20. الخلاص من الفقر، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، 2004، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf، تاريخ الزيارة: 14/8/2024، الساعة: 3:00 مساءً.

21. الخلاص من الفقر، مصدر سابق.

22. اهداف التنمية المستدامة، منشور على الموقع الالكتروني الاتي، تاريخ الزيارة: 15/8/2024، الساعة:11:00 مساءً.

23. ناصري عبد القادر، الأهداف الانمائية للالفية لثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015 ، مجلة المفكر، العدد 12، بلا دار طبع ونشر، الجزائر، 2017، ص30.

المصادر والمراجع

أولا : الكتب القانونية

1. محسن عبد الحميد ، النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة عن أفعال ال يحظرها القانون الدولي، (مع إشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة) ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1999.

2. محبوب الحق، سِتار الفقر، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

3. عبد الوهاب محمد عبد الوهاب ، المسؤولية عن الاضرار الناتجة عن التلوث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1994 .

ثانيا: الاطاريح والرسائل الجامعية

1. علا محمد جواد النوري أبو بكر، محددات الفقر و اثرها على التنمية العمر انية في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2001.

2. سميرة محمد فاضل ،المسؤولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة 1999.

3. بونلع حفصي، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

ثالثا: البحوث المنشورة

1. كريم محمد حمزة ، تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي للفقر، بحث منشور في مجلة بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، 2000.

2. عادل أحمد الطائي، آثار المسؤولية الدولية بين التزامات الدولة المسؤولة وحقوق الدولة المضرورة، مجلة الحقوق، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، دون سنة .

3. معلم يوسف ، تطور مفهوم المسؤولية الدولية - المسؤولية بدون ضرر- ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد أ ، العدد 31 ، 2009.

4. ناصري عبد القادر، الأهداف الانمائية للالفية لثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015 ، مجلة المفكر، العدد 12، بلا دار طبع ونشر، الجزائر، 2017.

بوكساني رشيد، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم، الملتقى العلمي الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

5. عباس وداد، دور سياسات التنمية في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.

رابعا : التقارير

1. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، نيويورك ، 1990.

2. منظمة العمل الدولية ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، برنامج عام 2030 للقضاء على الفقر، التقرير الأول ، 2016.

خامسا: المصادر الالكترونية

1. الخلاص من الفقر، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، 2004، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf .

1. اهداف التنمية المستدامة، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.undp.org/ar/iraq/D .

سادسا: المصادر الأجنبية

Lahcen Achy ، The ADCR: Poverty in the Arab world Successes and Limits of Morocco's Experience ، United Nations Development Programme Arab Development Challenges Report Background Paper 2011/9.